مستأنفة او تفسيرية او محكية وهو خبر او انشاء في كل ذلك او حال او على مطلبا وجهان اربعة عشر وجها اما الاول فلامانع منه لان الاستيناف قليل الواو واما الثانية فممنوعة لان المعطوف على الحال حال والجملة الانشائية لا تكون حالا واما الثالث فممنوع لما فيه من خلاف الانشاء على الخبر لان في على القول بجوازه وان نقل هو عن الاكثرين منعه واما الرابع فلا مانع منه وقد تقدم في تنبيه البيت الاول معنى الانشاء في قال الخ ومثل هناك بين الوجهين من المنع والجواز الخامس الى العاشر المأخوذ من كون احد ربع معنى ظاهرا او انشاء او مستأنفا او تفسيرا لذلك واما الحادي عشر والثاني عشر المأخوذ من كون احد ربع محكيا وهو خبر او انشاء فممنوع للزوم خلو انشاء التالي من الاستعانة مع ان ذلك هو المقصود وبذلك يأتي حاصل المعنى ح هو الاخبار بانشاء استعانته في الامس الماضي او الاخبار فيه بوقوع استعانته في مستقبله وعلى التقديرين مع غلط الاستعانة في ابتداء التاليف لانتفي بحا وكذا ضمنا ان انشاء الاستعانة فيما مضى والاخبار فيه بوقوع استعانة في مستقبلة لا يتضمن استعانة في الحال بخلاف ما تقدم في اخر وان الاخبار بانشاء حرج الماضي او الاخبار فيه في مستقبل يتضمن الحدث في الحال كما سبق بيانه الا ترى ان جملة على الانشاء في الماضي وانه تتضمن استعانة قبل الشروع على ما يهيء الشروع فيه او جملة على ان فاعل الحال او الانشاء الا احد هذا حين الوجهين يلزم فيه عطف الانشاء على الخبر والجواب بأنه جاز فيه الحال من الاسم لما كما هنا فاه الاول في محل المفعول امر دوح بان الحال انما هو المجموع الحكمي واحد ربع جزء الخبر المعنى واما الثالث عشر والرابع عشر فممنوع ان المعطوف على الحال حال وقد تقدم ان الانشاء لا تكون حالا الا ان يقال هو معطوف على عامل صاحب المفعول وهو اجاء والله الموفق قال مفاصد النحو بعامة وتيذا فوائد الخ البيت بقية ما وضع له وللشيء غيبة فيما بسبب ما اشتمل عليه من المفاصد وهو جمع مفصد بفتح الصاد مصدر ميمي بمعنى المفعول او جمع مفصد وحذفت المدة كما في مفاتح جمع مفتح اي الذي يفصد من النحو وتشعبه

النحو

النحو والمراد بهذا النظم احتوى على مفاصد النحو وذلك لان على النحو يحتوي على نوعين الاول احراز اللفظ من الزيغ والخطأ في يعني عن معتاد كلام العرب حتى لا يرفع ما حقه ان ينصب او يخفض ونحو ذلك بسبب الجاهل لما حقه ان يكون على شكل اخر بل يجري ذلك على سميع نطقهم فيما تكلموا به لم يجر فيه وما لم يجر على عملهم اهل فيه المقاييس المستنبطة الامر كذلك ليصل الى موافقتهم فظهر ان هذا النوع هو المقصود وهو الذي اراد الناظم الثاني التنبيه على اصول تلك الفوائد وعلى تلك المقاييس ما خوذ ذلك من استقراء كلامهم وبهذا النوع تتم وليس يواجبه تنبيه اضافة مقاصد الى النحو تعميم العموم وانها حاوية لجميع مقاصده واستشكل بانه يحال العادة وجود كتاب حاو لجميع مقاصد علم من العلوم وبانه مناف لقوله واخر نظمها على جل المهمات اشتمل وهو مطابق للواقع اذ انا اشياء مقاصد النحو ومهماته كتب الفتح والنقاء الساكبين بل المقاصد اعم انفسا منها الى العلم وغيره واذا لم تشتمل على كل المهمات فبالاحرى ان لا تشتمل على كل المقاصد واجيب بسبعة وجوه قال مفيده عفا الله عنه اذا سئلت خمسة احدها عمل بما هنا على المبالغة والدعاء لانه في مقام مدح فيها والثاني على بيان الواقع ثانيها حمل على ما هنا على ما قصده في الابتدا والثالث على ما اتفق له لوجود مانع من اتمامه او تعسر اجتماعه عند ثالثها رابعها ان هذا علم اريد به الخصوص وما ياتي فريضة لهذا الجواز رابعها اريد بمقاصد هنا اي جل مقاصد النحو قال مفيده نعم الثالث لا يقال يلزم على هذا الاخبار بالموت على المؤنث وهو جل كانا نقول اخبر هنا بالمؤنث باعتبار اكتسابه التانيث من المضاف اليه والله اعلم خامسها منع افتقاد المقاصد مع الصعوبات او عموم المقاصد بل المهمات اعم وجلها هو المقاصد قال مفيده سامحه الله بنبه والظاهر في الجواب ان يقال كما في الزيادة ان جملة مقاصد صعبة كالعيني وكذا نقب الفصاحة وهو فد كلف بها من الله تعالى ان يعينه على نظم فصيدة موصوفة بهذه الاوصاف والدعاء بالشيء وطلبه لا يستلزم حصوله وبامعان النظر بين المقاصيد يعلم كذلك كما ذكرنا

Copyright © King Saud University